

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٢

الخميس، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	كينيا	السيدة تورويتش
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرلي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-59198 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان وأرمينيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات الأخيرة في جنوب القوقاز.

في مساء يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، أبلغت السلطات في أرمينيا وأذربيجان عن نشوب قتال عنيف على حدودهما الدولية. ووفقا للتقارير الواردة، استخدمت المدفعية الثقيلة والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد والأسلحة من العيار الثقيل. وأفيد باستمرار تبادل إطلاق النار خلال يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر. ومساء أمس، أعلن عن الاتفاق على وقف لإطلاق النار ابتداء من الساعة ٨ مساء بالتوقيت المحلي. ونرحب بذلك الاتفاق ونأمل أن يستمر وقف إطلاق النار.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ذكرت وزارة الدفاع الأرمينية أن الجانب الأذربيجاني يستهدف المواقع العسكرية الأرمينية، فضلا عن البنية التحتية المدنية للبلد في مقاطعات غيغاركونيك وفايوتس

دزور وسيونيك. وأبلغت أرمينيا عن مقتل ١٠٥ من جنودها وإصابة ستة مدنيين حتى الليلة الماضية. وبينما وصفت أرمينيا الأحداث بأنها هجوم متعمد، ردت أذربيجان بأنها تدابير انتقامية اتخذت ردا على استقراوات أرمينيا. وأفادت أذربيجان، من جانبها، بمقتل ٧١ جنديا وإصابة مدنيين اثنين. وبعث كلا البلدين برسائل إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، زاعمين حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار الذي توسطت فيه روسيا في عام ٢٠٢٠ ولسلامة أراضيها.

الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التحقق من تفاصيل تلك التقارير أو تأكيدها. بيد أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء هذا التصعيد الخطير، بما في ذلك أثره المحتمل على المدنيين، وقمنا بحث الجانبين على اتخاذ خطوات فورية وملموسة لتخفيف حدة التوترات. وتحتفظ أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من أرمينيا وأذربيجان بقنوات اتصال مفتوحة مع السلطات وتقف على أهبة الاستعداد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناشئة، إذا طلب منها ذلك وحسبما تسمح به الظروف.

وكان القتال هذا الأسبوع هو الأحدث والأوسع نطاقا في سلسلة من الحوادث منذ عام ٢٠٢٠. ويسلط الضوء على حقيقة أن عملية تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان لا تزال تواجه عقبات كبيرة. ويؤكد التصعيد أيضا الحاجة الملحة إلى أن يدفع الطرفان قدما بالعملية الجارية لتعيين الحدود وترسيمها في إطار اعترافهما المتبادل بالسلامة الإقليمية لكل منهما وسيادته. ونحث الطرفين على الاستفادة من تلك الآلية الهامة كخطوة أساسية نحو تخفيف حدة التوتر على الحدود. إن أحداث هذا الأسبوع هي أيضا تذكير صارخ بأن التوترات بين أرمينيا وأذربيجان يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة. وهي تسلط الضوء على ضرورة أن تعمل جميع الجهات الفاعلة، في المنطقة وخارجها، بشكل بناء وتضغط على الجانبين للعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

وفي ذلك الصدد، ما برح عدد من جهود الوساطة الدولية، التي ندعمها دعما كاملا، جارية في المنطقة، بما في ذلك جهود الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. ومن شأنها أن ترسي الأساس لتمكين

ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري قابل للتطبيق للنزاع. إن أي تصعيد للعنف لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة الاستياء والتوترات. هذه حالة معقدة تستدعي مشاركة جميع الشركاء في المنطقة وخارجها، بمن فيهم جميع الشركاء الذين لهم تأثير على الطرفين المتحاربين. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه أمس وندعو الطرفين إلى الامتنال للاتفاق في الميدان.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لتخفيف حدة التوترات ومنع التصعيد بغية كفالة عدم اندلاع النزاع مرة أخرى. إن الدعوات العديدة في الأيام الأخيرة لتخفيف حدة التوترات بين الطرفين هي علامة على الرغبة المشتركة في رؤية نهاية القتال. ونحن بحاجة إلى كفالة دعم المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الطرفين المعنيين الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يوجج التوترات ويقوض التسوية السياسية. وسيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على وقف إطلاق النار في ناغورنو كاراباخ وعلى طول الحدود بين أذربيجان وأرمينيا وإعادة فتح قنوات دبلوماسية على جميع المستويات. ويؤيد بلدي دعوة الأمين العام الطرفين إلى وقف التصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات. ويجب أن نركز كل جهودنا على تحقيق ذلك الهدف الأساسي.

وفي الختام، نحث الطرفين على ضبط النفس ونشجع مجلس الأمن على التكلم بصوت واحد تأييدا لإعادة فتح القنوات الدبلوماسية بغية كفالة استعادة السلام بين البلدين.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطتنا علما بأخر التطورات في الحالة على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

وأشكر الرئاسة على تحديد موعد لعقد جلسة مفتوحة اليوم. لقد كانت المداولات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن بالأمس بداية حسنة التوقيت لكي ننظر بجدية في سبب استمرار توتر الحالة في القوقاز، وعلى وجه التحديد منطقة الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. لا تزال

الطرفين من استئناف حوار يرمي إلى تحقيق سلام طويل الأجل. وبناء على طلب أرمينيا، سترسل منظمة معاهدة الأمن الجماعي بعثة إلى أرمينيا لتقييم الحالة على الحدود وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء فيها. ولا تزال الأمم المتحدة على اتصال وثيق بالأطراف والمنظمات المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخلال زيارتي الأخيرة إلى المنطقة، تمكنت من إجراء تقييم مباشر للتحديات التي تواجه الطرفين في حل هذا النزاع الذي طال أمده. وعدت مع الاعتقاد بأنه في حين أن الخلافات وعدم الثقة لا تزال قائمة بين الجانبين، إلا أنه يمكن التغلب عليها.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما التزاما كاملا بالتوصل إلى تسوية سلمية بين أرمينيا وأذربيجان وألا يدخر جهدا لتهدة التوترات الحالية، وبإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وبمساعدهما على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى المدى القريب، يجب على الطرفين التقيد بالتزاماتها بالتنفيذ الكامل للبيان الثلاثي بشأن وقف إطلاق النار المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ونحثهما على العودة إلى طاولة المفاوضات واتخاذ خطوات نحو التوقيع على معاهدة سلام دائمة. ومن المهم أيضا أن يبعث مجلس الأمن برسالة موحدة مماثلة لتمكين الطرفين من التركيز على حل دبلوماسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على بيانه بشأن الاشتباكات العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان والحالة في الميدان.

إن تجدد الاشتباكات بين القوات المسلحة لأرمينيا وأذربيجان يعيد إلى الأذهان ذكريات حزينة عن نزاع عام ٢٠٢٠، الذي قتل فيه آلاف الأشخاص. ويأسف بلدي للخسائر في الأرواح على كلا الجانبين ويدين استخدام القوة المسلحة لتسوية المنازعات بين الدول.

وتشعر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالقلق إزاء تصاعد النشاط العسكري وعواقبه الإنسانية المحتملة. ويؤثر هذا النشاط على حياة وسلامة الأشخاص المقيمين في المناطق الحدودية ويحول دون وصولهم إلى البنى التحتية الأساسية.

بيد أن الأنباء المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية تشجعنا. ونرحب بتلك المبادرة ندعو كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

تعترف النرويج بسيادة أرمينيا وأذربيجان وسلامتهما الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دولياً. ونواصل دعم الحوار بين أرمينيا وأذربيجان لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ونرحب أيضاً بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمساعدة في دفع المفاوضات قدماً.

ونحثّ أذربيجان وأرمينيا على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً والعودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة. ويجب حل أي مسائل معلقة سلمياً من خلال الحوار وفي إطار التشكيلات القائمة.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته وأرحب بالممثلين الدائمين لأرمينيا وأذربيجان.

يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء القتال الخطير الذي اندلع على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان في الأيام الأخيرة، بما في ذلك التقارير التي تفيد بشن هجمات على البنى التحتية المدنية الحيوية داخل الأراضي الأرمينية، وهي هجمات يحظرها القانون الدولي الإنساني. ونأسف للخسائر المبلغ عنها في الأرواح.

وترحب أيرلندا بالمعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام المساعد ينتشا بشأن وقف الأعمال العدائية. ومن الحيوي أن يمارس الجانبان أقصى درجات ضبط النفس وأن يمتنعا عن المزيد من تصعيد العنف. ونحثهما على الالتزام بوقف إطلاق النار واحترام الاتفاقات الدولية السابقة.

الأعمال العدائية العنيفة في ناغورنو كاراباخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ماثلة في أذهاننا. إن التقارير الأخيرة عن الهجمات على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك استهداف المستوطنات المدنية والهياكل الأساسية، تثير قلقاً بالغاً. ندعو الجانب المعتدي إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وممارسة ضبط النفس. تشكل هذه الأعمال تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك، لا يسع المجلس ببساطة أن يقف مكتوف الأيدي ويترك الحالة تتدهور أكثر من هذا.

إن وقف إطلاق النار في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ الذي توسّط فيه روسيا، فضلاً عن عمليات السلام التي تتوسط فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، يوفر آليات مفيدة لحل جميع القضايا العالقة. وما فتئنا نرى باستمرار أنه ينبغي تسوية هذه المنازعات من خلال الدبلوماسية والحوار. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري أو عنيف لأي نزاع. ونشجع كلا الجانبين على اتباع مسارات دبلوماسية للتوصل إلى حل دائم وسلمي.

وفي الختام، ما زلنا نؤكد من جديد أن النظام العالمي يجب أن يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضاً أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي أرمينيا وأذربيجان هنا اليوم.

ما فتئت التوترات تتصاعد مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة، ويساورنا قلق شديد إزاء الأعمال القتالية العسكرية الجارية على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك القصف المدفعي المبلغ عنه الذي أصاب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية داخل أرمينيا. وتشير التقارير إلى أن هذا هو أسوأ قتال منذ حرب عام ٢٠٢٠ على منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها. إن ما ورد عن الوفيات والإصابات بين المدنيين على جانبي النزاع يثير بالغ القلق. واستخدام القوة العسكرية لتسوية المنازعات أمر غير مقبول.

ونشدد على الحاجة المطلقة إلى التقيد بميثاق الأمم المتحدة. فانتهاكات سيادة الدول وسلامتها الإقليمية غير مقبولة أبداً.

ويجب على جميع القوات أن تعود على وجه السرعة إلى المواقع التي كانت تسيطر عليها قبل هذا التصعيد المؤسف في الأعمال العدائية. وينبغي ألا تبقى أي قوات على أراضي دولة أخرى ذات سيادة.

وفي أرمينيا وأذربيجان، كما في أي مكان آخر، لا يمكن أبداً أن يكون العنف هو الحل. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع إلا من خلال الحوار والدبلوماسية. ونعلم أن الحوار والدبلوماسية الشاملان للجميع، مع وجود النساء على الطاولة وضمان مشاركتهن الهادفة، يحققان سلاماً أقوى وسلاماً دائماً. ولا يمكن أن يكون هناك سبيل بديل للسلام والأمن الدائمين في المنطقة.

ونرحب باستعداد الأمم المتحدة، كما أشار الأمين العام المساعد ينتشا، لتكثيف جهود الوساطة التي تبذلها عند الطلب.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي بجهود فورية لدعم وقف التصعيد الضروري في الأعمال العدائية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل كوسيط نزيه بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك من خلال عملية حوار بروكسل. وتواصل أيرلندا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، دعم الجهود المتجددة الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية وشاملة ومستدامة للنزاع الأوسع نطاقاً، ولا سيما بشأن وضع ناغورنو - كاراباخ في الأجل الطويل.

ونؤيد الهدف المشترك المتمثل في أن ينعم جنوب القوقاز بالسلام والأمن والرخاء. فهذا ما يستحقه شعبه.

السيدة تورويتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة. وأرحب أيضاً بمشاركة أرمينيا وأذربيجان في هذه الجلسة.

يساور كينيا بالغ القلق إزاء التقارير الأخيرة عن تجدد القتال على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، حيث يتبادل الجانبان الاتهامات

بالقصف وتكديس الأسلحة الثقيلة، فضلاً عن توجيه ضربات ضد التجمعات السكانية والبنى التحتية المدنية، مما يؤدي إلى وقوع إصابات بين المدنيين.

ونذكر بأن هذا النزاع قد أدى في السابق إلى وقوع العديد من القتلى وجرح وتشريد كثيرين. كما أدى إلى تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المدارس والأسواق، فضلاً عن إمدادات المياه. ومن الواضح أنه يجب بذل كل جهد ممكن لتجنب دورة أخرى من العنف.

وفي هذا الصدد، تحت كينيا الطرفين على الامتناع عن زيادة تصعيد الحالة. ويجب عليهما ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار على نحو ما ورد في بيانتهما الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وتؤيد كينيا أي جهود للتوسط في حل للنزاع، ولا سيما الدور الهام الذي يضطلع به الرئيسان المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة على العمل بنشاط مع الجانبين لتحقيق نهاية عاجلة للقتال والعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة - تسوية من شأنها أن تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين على أساس الاعتراف المتبادل واحترام سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية.

في الختام، أكرر التأكيد مجدداً على أن السعي إلى الحوار ينبغي أن يكون الخيار الرئيسي لحل النزاعات. وينبغي للبلدين أن يتعاملا معاً بحسن نية من أجل مصلحتهما المتبادلة، فضلاً عن السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

يساور الصين القلق إزاء النزاعات المسلحة الأخيرة والخسائر البشرية في المناطق الحدودية بين أرمينيا وأذربيجان. إن الحفاظ على

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على المعلومات القيمة التي تشاطرها معنا، ونرحب بممثلي أرمينيا وأذربيجان في هذه الجلسة.

تعرب المكسيك عن قلقها العميق إزاء الاشتباكات التي وقعت على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، والتي خلفت عشرات القتلى من كلا الجانبين والتي أثرت، للأسف كما سمعنا اليوم، على السكان المدنيين. وندعو كلا الجانبين إلى احترام وقف إطلاق النار.

تسبب النزاع بين البلدين في عام ٢٠٢٠ في خسائر فادحة في أرواح المدنيين وفي البنية التحتية الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تجنب تكرار مثل تلك الواقعة. ويجب على الطرفين احترام الاتفاقات الموقعة وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك أحكام اتفاق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وتسوية خلافتهما من خلال الحوار.

ونحث الجهات الفاعلة الدولية التي تملك أكبر قدر من النفوذ على كلا الطرفين على حثهما على العودة إلى طاولة المفاوضات ومواصلة الحوار. ونكرر رسالة الأمين العام الداعمة لجهود الوساطة الجارية حالياً في المنطقة، ولا سيما الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي حالياً.

وتدعو المكسيك أرمينيا وأذربيجان إلى إظهار إرادتهما السياسية لوضع حد للأعمال القتالية والعودة إلى طريق الدبلوماسية من أجل تسوية خلافتهما التي لم تحل.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته بشأن تجدد الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان وأن أعرب عن دعمنا لعمل الأمم المتحدة مع الطرفين بغية المساعدة في إيجاد حل دائم للنزاع الطويل الأمد الذي يعم المنطقة. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثلي أرمينيا وأذربيجان في هذه الجلسة.

إن غانا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، تأسف للأعمال القتالية التي اندلعت بين أرمينيا وأذربيجان في وقت مبكر من

السلام والاستقرار الإقليميين يصب في المصالح المشتركة للبلدين. وندعو البلدين إلى ممارسة ضبط النفس، والمثابرة على حل المشاكل والخلافات من خلال الحوار السياسي، واتخاذ تدابير لتجنب المزيد من تصعيد الحالة.

وكما أكدت الإحاطة التي استمعنا إليها للتو، توصل الجانبان مؤخراً إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ونأمل أن يلتزم الطرفان بذلك الاتفاق في جهد مشترك لتخفيف حدة الحالة.

أنشأت أرمينيا وأذربيجان لجنة لترسيم الحدود في أيار/مايو الماضي والتي عقدت مؤخراً اجتماعاً مشتركاً. ونأمل أن يواصل الجانبان التفاعل بشكل إيجابي بشأن مسألة الحدود.

إن تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان لا ينفصل عن التسوية السلمية لمسألة ناغورنو - كاراباخ. وتعترف الصين بالتطور التاريخي لهذه المسألة، ولطالما كان موقفها ثابتاً. ونؤيد حل المشاكل والخلافات من خلال الحوار السياسي ونأمل أن تجد جميع الأطراف حلاً مناسباً في أقرب وقت ممكن وفقاً للقانون الدولي المعترف به عالمياً والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية.

وترحب الصين بالبيان الثلاثي المشترك الذي توصلت إليه روسيا وأرمينيا وأذربيجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وتؤيده، وستواصل دعم السعي إلى إحراز تقدم إيجابي بشأن قضية ناغورنو - كاراباخ في إطار مجموعة مينسك ومع المساعي الحميدة لروسيا.

إن أرمينيا وأذربيجان جارتان لا تتفصلان. والحفاظ على علاقات ثنائية مستقرة وتطوير تعاون ودي تطلعي لا يصب في المصالح الأساسية للبلدين والشعبيين فحسب، بل يفضي أيضاً إلى السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ونأمل ونعتقد أن كلا البلدين يمتلكان الحكمة السياسية الكاملة وقادران على حل المشاكل والخلافات من خلال الحوار والتشاور، واستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الأمن المشترك.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بشأن الجهود البناءة الرامية إلى تخفيف حدة الحالة.

تنشيط مشاركة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحيط علماً بالدعوة التي وجهتها أرمينيا إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونشجع أيضاً على استئناف المحادثات بين الطرفين عقب المناقشات التي جرت تحت رعاية مجلس الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن نتائج المناقشات المتعلقة بتعليم الحدود وترسيمها ستساعد في تخفيف حدة التوترات وتيسير تطبيع العلاقات وتمهيد الطريق للتفاوض على معاهدة سلام مستقبلية بين أرمينيا وأذربيجان.

في الختام، نود أن نؤكد أنه ينبغي أن يكون استعداد الطرفين لتقديم التضحيات الصعبة اللازمة لقضية السلام في صميم جهود إيجاد حل للنزاع. ونحثهما على العمل بشجاعة لضمان أمن جميع المجموعات العرقية وحقوقها وحرياتهما وحقوق العودة لجميع من نزحوا عن ديارهم.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته، وأرحب بوفدي أرمينيا وأذربيجان في هذه الجلسة.

تتناقض الاشتباكات الحدودية بين القوات الأرمينية والأذربيجانية التي اندلعت خلال الأيام القليلة الماضية مع روح ونص البيانات الثلاثية المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وهناك خطر من أن تقوض هذه الحوادث الثقة المطلوبة بين أرمينيا وأذربيجان، ومن ثم تهدد التقدم المحرز في عملية السلام خلال العامين الماضيين.

وتدعو البرازيل الطرفين إلى احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحل نزاعاتهما عن طريق الحوار والدبلوماسية. ونحث كلا الجانبين على تجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتهديد أمن السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق المتضررة من اشتباكات هذا الأسبوع. ونضم صوتنا إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في تأييد التوصل إلى حل دبلوماسي دائم للمسائل

هذا الأسبوع، والتي ألقى كل جانب باللوم فيها على الجانب الآخر. وأسفر القتال، وهو الأكثر حدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، عن سقوط ضحايا عسكريين ومدنيين من كلا الجانبين، كما سمعنا اليوم. ويساورنا القلق من أن استمرار تصعيد الأعمال القتالية سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة وخارجها.

ولذلك، نرحب بجلسة اليوم بوصفها فرصة للمجلس لتركيز اهتمامه على الكيفية التي يمكن بها حل هذا النزاع المستمر منذ قرون، والذي اندلع مرة أخرى في عام ١٩٨٨، بصورة سلمية على أساس المبادئ الدولية الراسخة المقبولة لدى الطرفين.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن استخدام العنف لا يمكن أن يكون الفصيل في تسوية هذا النزاع ونرحب بالتقارير التي تفيد بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان مساء يوم ١٤ أيلول/سبتمبر على وقف الأعمال القتالية.

ونحثهما على الحفاظ على الهدنة ونجدد دعوتنا إلى الوقف الكامل للأعمال القتالية وتخفيف حدة التوترات. ونحث الطرفين على مواصلة الالتزام بترتيبات وقف إطلاق النار القائمة، بما في ذلك البيان الثلاثي الصادر عن زعمي البلدين وزعيم الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وكما نعلم، فإن الاشتباكات الأخيرة لم تحدث في فراغ، بل جاءت على خلفية نزاع ناغورني - كاراباخ الذي لم يُحل بعد. ونرى أن ذلك يدل على الحاجة إلى تكثيف المفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة بغية تقريب الطرفين من التوصل إلى تسوية نهائية والتي يجب أن تستند إلى مبادئ القانون الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لميثاق الأمم المتحدة وأحكامه المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالسلامة الإقليمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الاستيلاء على الأراضي والتسوية السلمية للمنازعات.

ونعتقد أن جهود الوساطة الدولية حاسمة الأهمية في هذا المنعطف بغية المساعدة في إزالة مشاعر الريبة والسخط المتبادلين بين الطرفين وتيسير عملية سياسية فعالة من أجل السلام. وفي هذا الصدد، نشجع دور المساعي الحميدة للأمين العام ونحث على إعادة

لقد أرسى الاتفاق الثلاثي لعام ٢٠٢٠ أساساً لدعم الاستقرار في المنطقة. وقد شهدنا تطورات إيجابية واعدة بداية هذا العام فيما يتعلق بمضي الطرفين قدماً في المفاوضات. ولمسنا أيضاً بوادر مشجعة لمعالجة المسائل العالقة بينهما، الأمر الذي يقتضي الاستفادة من هذا الزخم وإحراز تقدم ملموس في عملية السلام. ونأمل في هذا الصدد أن يشارك الطرفان في جهود الوساطة على نحو بناء وبحسن نية للتوصل إلى حل دائم وسلمي وتجنب المنطقة أي تداعيات قد تتجم جراء أي تصعيد آخر، لا سيما على الاستقرار والسلام الإقليميين.

وتؤكد دولة الإمارات مجدداً على أهمية أن نحافظ على وقف إطلاق النار وأن يواصل الطرفان جهودهما للتوصل إلى حل سلمي يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على ما قدمه من معلومات مستكملة.

نشعر بالقلق، شأننا شأن الآخرين هنا، إزاء التقارير التي تفيد بوقوع قتال عنيف على طول الحدود الأرمينية - الأذربيجانية خلال الأيام القليلة الماضية. وقد أبلغ الجانبان عن تبادل لإطلاق النار أسفر عن سقوط العديد من الضحايا، بمن فيهم مدنيون. ونأسف بشدة لجميع الخسائر في الأرواح.

وقد شكّل هذا القتال أسوأ تصعيد للأعمال العدائية بين البلدين منذ عام ٢٠٢٠. وكنا قد رحبنا بتقاؤل بالتطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية بين أرمينيا وأذربيجان، وخاصة الاجتماع الرابع الرفيع المستوى الذي نُظم في ٣١ آب/أغسطس في بروكسل تحت رعاية رئيس المجلس الأوروبي. وتعارض الاشتباكات المسلحة الأخيرة مع هذه الجهود وتقوضها. ونأمل ألا تتسبب تلك الحوادث في محو التقدم المحرز.

وكما نعلم، يتطلب التعامل مع المسائل الصعبة والمعقدة في حالات ما بعد النزاع ثقة وتصميماً وبذل جهود مستمرة. وقد قرأنا بعناية الرسائل الواردة من كلا البلدين واستمعنا إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد ينتشا هنا اليوم.

المتعلقة بالأراضي بين البلدين في إطار اللجنة المنشأة لترسيم الحدود الثنائية.

وستواصل البرازيل دعم مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية من أجل إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة. ونقدر أيما تقدير التأثير المُلطّف الذي يمكن أن تمارسه الجهات الفاعلة الإقليمية في منع العنف، ونشجع المبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. كما أعبر عن أسفي العميق للخسائر في الأرواح وأعرب عن مواساتي لأولئك الذين فقدوا أسرهم وأصدقائهم.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الوافية بشأن التطورات الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان وأرحب بمشاركة ممثلي أرمينيا وأذربيجان في اجتماع اليوم. وأود كذلك أن أعرب عن ترحيبنا بتوصل الطرفين لاتفاق لوقف إطلاق النار مساء أمس ونقدر جهود الوساطة التي أفضت إلى هذا الاتفاق.

لقد أعربت دولة الإمارات عن بالغ قلقها إزاء الأعمال القتالية الأخيرة، بما في ذلك الاشتباكات العسكرية على المناطق الحدودية، والتقارير حول وقوع ضحايا وأضرار في البنية التحتية المدنية. ومن منطلق حرصنا على تجنب تصعيد آخر، نرى ضرورة تضافر الجهود لاستدامة وقف إطلاق النار والعمل على ضبط النفس من قبل كلا الطرفين، وهو ما أكدته كذلك بيان الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر حول هذه الأوضاع. ويتطلع بلدي إلى البناء على هذا التطور الإيجابي إلى أن يتمكن الطرفان من التوصل لاتفاقات أكثر شمولاً تقضي لتحقيق سلام مستدام يجنب تعريض حياة المدنيين لمخاطر الحرب.

ونشير إلى أن أي تصعيد جديد في سياق ما يواجهه العالم من أزمات متزايدة وما يرافق ذلك من معاناة إنسانية يصعب احتوائها، يمثل خطراً على الأوضاع العالمية الهشة حالياً. ويتعين علينا في هذا المجلس الامتثال لمسؤولياتنا والعمل على الحيلولة دون تفاقم الأزمة الحالية. وعلينا أيضاً تشجيع الطرفين على الرجوع لطاولة المفاوضات وحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية والدبلوماسية.

في ذلك على أعلى المستويات من خلال رئيس المجلس الأوروبي، السيد شارل ميشيل.

ونؤكد من جديد أنه لا بديل عن التوصل إلى حل تفاوضي سلمي للنزاع عبر المساعي الدبلوماسية.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد على ما قدمه من معلومات مستكملة مفيدة جدا. ونرحب بحضور سفير أذربيجان وأرمينيا في القاعة.

وترحب المملكة المتحدة بأنباء وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مساء يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، غير أنها لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير العديدة التي تفيد بوقوع إصابات في صفوف المدنيين نتيجة للأعمال العسكرية التي بدأت في وقت سابق من هذا الأسبوع. وموقف المملكة المتحدة الثابت منذ أمد بعيد هو أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. وما فتئنا نحث على الوقف الفوري والمستدام لجميع الأنشطة العسكرية وانسحاب القوات المسلحة إلى مواقعها الأصلية قبل التصعيد.

ولا سبيل لتحقيق السلام الدائم إلا من خلال المساعي الدبلوماسية، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد تجلّى ذلك في التطورات المشجعة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك إعادة أذربيجان لأسرى الحرب والاجتماعات الثلاثية التي عُقدت في بروكسل. ونحث قادة أرمينيا وأذربيجان على العودة بحسن نية إلى ذلك الحوار، بدعم من المجتمع الدولي، والعودة إلى المفاوضات الموضوعية لتسوية جميع المسائل المعلقة بينهما.

وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الشركاء الدوليون في فيينا وبروكسل في سعيهم إلى كفالة الاستقرار والأمن اللذين تمس حاجة شعوب المنطقة إليهما.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد ينتشا على الإحاطة المفيدة التي قدمها هذا الصباح.

وفي ظل حالة متقلبة بهذا الشكل وما لدينا من معلومات، ليس من السهل رسم صورة واضحة تماما استنادا إلى وقائع تم التحقق منها بشكل مستقل. وبينما يلوم كل طرف الآخر، فإننا نبرز أهمية تجنب أي أفعال تغذي انعدام الثقة، بما في ذلك تعزيز القوات العسكرية أو غيره من الاستنزافات على طول الحدود. فتبادل إلقاء اللوم واتخاذ تدابير انتقامية لن يسفرا سوى عن مزيد من الاشتباكات ويمكن أن يتسبب في تجدد القتال واندلاع نزاع مفتوح تترتب عنه عواقب وخيمة. وتشكّل تلك التطورات الخطيرة والمقلقة تذكّرة صارخة بقلب الحالة وهشاشتها في الميدان في غياب معاهدة سلام.

وقد اندلعت أعمال العنف الأخيرة خارج منطقة ناغورنو - كاراباخ. ومن المهم والعاجل أن نبذل قصارى جهدنا حتى لا يتسع نطاق النزاع أكثر من ذلك. وكما يعلم الجميع، يتعرض الأمن الأوروبي بالفعل لتهديد خطير جراء الحرب الدائرة في أوكرانيا. ومن شأن أي تصعيد آخر للحالة في المنطقة يؤدي إلى اندلاع نزاع، أن تكون له عواقب بعيدة المدى تتجاوز حدود المنطقة.

وكما هو الحال في كل نزاع، يكون المدنيون هم أول من يعاني، ولكن دعونا لا ننسى أيضا أن جنوب القوقاز الأوسع نطاقا هو شريان حاسم الأهمية لسلع الطاقة إلى أوروبا والأسواق العالمية. وفي الوقت الذي تأثرت فيه الأسواق العالمية بشدة بالحرب الدائرة في أوكرانيا، إلى جانب ما يترتب عن ذلك من آثار شديدة على أسواق الطاقة، فإن أي اضطراب إضافي في أماكن أخرى لن يؤدي إلا إلى زيادة التقلبات وجعل الوضع العالمي أسوأ. وغني عن القول إن الحالة الإنسانية ستتفاقم أيضا، وهو ما لا نحتاج إليه بالتأكيد.

ونؤيد الجهود الدولية المبذولة في إطار الأشكال القائمة، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدور النشط الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي لوقف الأعمال العدائية. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ مساء أمس والذي تفيد التقارير بأنه يُحترم حتى الآن. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة تنفيذه. ونرحب بالمشاركة القوية للاتحاد الأوروبي في عملية التطبيع بين أرمينيا وأذربيجان، بما

والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر لمنطقة جنوب القوقاز. ونحث الطرفين على تكثيف مساعيها الدبلوماسية والاستفادة من الآليات القائمة للاتصال المباشر لإيجاد حلول شاملة لجميع المسائل المعلقة المتصلة بالنزاع والناجمة عنه. ونحن على استعداد لتيسير الحوار بين أرمينيا وأذربيجان على الصعيد الثنائي، من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالتنسيق مع الشركاء بغية التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأجل للنزاع وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

يساور الاتحاد الروسي قلق بالغ إزاء التصعيد الحاد للحالة في مناطق معينة على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان الذي حدث ليلة ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر وما تلا ذلك من تبادل لإطلاق النار. ونتيجة لذلك، قتل عدد كبير من الجنود ووقعت إصابات بين المدنيين. ونحن نعرب عن أعمق تعازينا لأسرهم ونرجو للجرى شفاء عاجلا.

ونعتبر استخدام القوة أمرا غير مقبول. ونأمل أن نرى تنفيذ جميع اتفاقات وقف إطلاق النار التي توسطت فيها روسيا. وندعو أذربيجان وأرمينيا إلى ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تزيد من التوترات، فضلا عن الامتناع الصارم للاتفاقات في إطار البيانات الثلاثية لقادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا التي أدلى بها قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١١ كانون الثاني/يناير و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

إن قيادة الاتحاد الروسي على اتصال وثيق مع باكو ويريفان، بغية تحقيق استقرار الحالة. وقد نوقش تخفيف حدة التوتر خلال محادثات هاتفية بين الرئيس الروسي بوتين ورئيس وزراء أرمينيا، باشينيان، ووزراء خارجية روسيا وأرمينيا وأذربيجان ووزيري دفاع روسيا وأرمينيا. ونتوقع أن يكون الموضوع محور الاهتمام الرئيسي خلال الاجتماع المقرر عقده في سمرقند يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر بين السيد

وأود بداية أن أشير إلى أننا نشعر بقلق عميق إزاء اندلاع أعمال العنف على طول الحدود الأرمينية - الأذربيجانية، بما في ذلك التقارير التي تفيد بقصف الهياكل الأساسية المدنية في أرمينيا. ونعرب عن تعازينا لأسر كل من سقطوا قتلى وجرحى جراء تجدد العنف.

وقد عملت الولايات المتحدة مع المسؤولين الأرمينيين والأذربيجانيين وأعربنا عن قلقنا العميق إزاء الأعمال العسكرية على طول الحدود. ونشعر بالانزعاج بصفة خاصة إزاء التقارير التي تفيد بتعرض المدنيين للأذى داخل أرمينيا. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

وترحب الولايات المتحدة، شأنها شأن الآخرين، بوقف جميع الأعمال العدائية وتشجع الطرفين على مواصلة ممارسة ضبط النفس. وينبغي للقوات العسكرية الآن أن تقض اشتباكها للسماح للطرفين بحل جميع المسائل المعلقة بينهما من خلال المفاوضات السلمية. وثمة حاجة ملحة للعودة إلى المحادثات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي دائم للنزاع وتطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان.

وأود أن أكون واضحا اليوم: إن الولايات المتحدة ثابتة في موقفها بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. ونشجع كلتا الحكومتين على إعادة إقامة خطوط اتصال مباشرة عبر القنوات الدبلوماسية والعسكرية وإعادة الالتزام بالعملية الدبلوماسية. هناك حاجة إلى تسوية شاملة تفاوضية بشأن جميع المسائل المتبقية بين أرمينيا وأذربيجان. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل المساعي الدبلوماسية للمساعدة في التوسط لتحقيق سلام دائم.

وتكرس الولايات المتحدة جهودها للتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار وإيجاد حل سلمي. وقد تحدث الوزير بليكن مع رئيس الوزراء الأرميني باشينيان والرئيس الأذربيجاني علييف للإعراب عن قلقنا العميق إزاء العمليات العسكرية على طول الحدود. ويجتمع السفير فيليب ريكر، كبير مستشاري الولايات المتحدة لشؤون مفاوضات القوقاز، أثناء تواجده في المنطقة مع كبار القادة الأذربيجانيين والأرمينيين.

وببذل الجانب الروسي قصارى جهده لتطبيع العلاقات بين البلدين استنادا إلى البيانات الثلاثية الأطراف التي أدلى بها قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا. وكان أهم نتائج أولها إنهاء الأعمال القتالية وتحديد معايير نشر وحدة روسية لحفظ السلام على طول ممر لاتشين وخط التماس في منطقة النزاع في ناغورني كاراباخ. ويواصل حفظة السلام التابعون لنا كفالة وقف إطلاق النار في منطقة مسؤوليتهم والمساعدة في حل المسائل الإنسانية الحادة. وبناء على أحكام البيان الأول، اعتمد بيان ثانٍ مخصص لرفع الحظر عن جميع الروابط الاقتصادية وروابط النقل في المنطقة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وتم إنشاء وتفعيل فريق عامل ثلاثي الأطراف يشترك في رئاسته نواب رؤساء وزراء أذربيجان وأرمينيا وروسيا. وقد أنجز عمل كبير ويجري تنسيق مجموعة من المشاريع الرئيسية مع التركيز على بدء الاتصالات بالسكك الحديدية والطرق بين أذربيجان وأرمينيا، مع إمكانية الوصول إلى البلدان المجاورة. وتشمل المشاريع بناء خط سكة حديد وطريق سريع بين المناطق الغربية من أذربيجان وجمهورية ناخيتشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي عبر مقاطعة سيونيك الأرمينية.

وكانت إحدى النقاط الرئيسية للبيان الثالث الذي صدر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ هي تحديدا إنشاء آليات لتعليم الحدود وترسيمها. وإلى جانب ذلك، فإن إحدى النقاط المركزية في جهودنا لتطبيع العلاقات الأرمينية - الأذربيجانية هي إعداد معاهدة سلام. وقد أكد لنا الجانبان رغبتهما في الحصول على المساعدة الروسية ذات الصلة، ونحن نعالج تلك المسألة بأكبر قدر ممكن من المسؤولية. وقد استمر العمل على الرغم من التصعيد الحالي في التوترات. وقد زار إيغور خوفانيف، الممثل الخاص لوزارة الخارجية الروسية المعني بالمسائل المتصلة بتطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا، باكو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ويريغان يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر. وستستمر المشاورات ذات الصلة والبحث عن نقاط الالتقاء.

ومن الواضح أننا ما زلنا في بداية الطريق الصعب إلى المصالحة بين البلدين. ونعتقد أن أساس تطبيع العلاقات بين باكو ويريغان

بوتين والرئيس علييف، رئيس أذربيجان، على هامش مؤتمر قمة رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون. وتبذل وزارة الدفاع الروسية ودائرة الحدود التابعة لجهاز الأمن الاتحادي جهودا كبيرة في هذا الصدد. وجيشنا على اتصال وثيق بكلا البلدين بغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وعودة الجنود الأذربيجانيين والأرمن إلى مواقعهم السابقة.

وقد نوقشت الحالة خلال الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في ١٣ أيلول/سبتمبر. وأسفر ذلك عن اتفاق بين الأمانة العامة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والموظفين المشتركين على إيفاد بعثة إلى جمهورية أرمينيا لدراسة الحالة في مختلف المناطق على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لكي يستعرضها رؤساء دول المنظمة. وتقرر أن يقود البعثة الأمين العام للمنظمة ستانيسلاف زاس ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال أناتولي سيدوروف. وستبدأ البعثة اليوم تنفيذ مهامها. ونأمل أن يكون عملها المحايد في الميدان عاملا في المساعدة على تهدئة الحالة.

وما زلنا نعتقد أنه ينبغي أن تحل جميع المسائل الخلافية بين أرمينيا وأذربيجان حصرا بالوسائل السياسية والدبلوماسية - وفيما يتعلق بالمسائل الحدودية، من خلال عمل اللجنة الثنائية لترسيم الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، بمساعدة استشارية من روسيا. وبالمناسبة، عقد الاجتماع الأول للوفود الوطنية في ٢٤ أيار/مايو على الحدود نفسها. وعقد الثاني في موسكو في ٣٠ آب/أغسطس. وستضطلع باكو ويريغان بالعمل الرئيسي، ولكننا على استعداد لتشاطر تجربتنا بشأن تعيين الحدود وترسيمها في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي، وتوفير مواد رسم الخرائط وغيرها من المواد والمساعدات الاستشارية والتقنية الضرورية الأخرى. ومن المهم تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة الحدودية من دون تدخل خارجي وتجنب التسييس، لكفالة فعالية تلك الجهود. إن مسائل تعيين الحدود وترسيمها - لسوء الحظ - حساسة جدا، كما أظهرت أحداث ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، ولا تتم من دون اضطرابات وتصعيد. والمطلوب هو تحقيق استقرار سريع والعودة إلى الحوار.

يجب على الطرفين استئناف الحوار لحل جميع المسائل العالقة من خلال التفاوض. وندعو الطرفين إلى إحراز التقدم بشأن تعيين الحدود وترسيمها وبشأن سبل منع وقوع المزيد من الحوادث من خلال تدابير للفصل بين القوات.

وتشير فرنسا إلى أن الطرفين ملزمان بالوفاء بتعهداتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحثهما على تيسير إيصال المعونة الإنسانية من دون عوائق. ونرحب بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وندعو إلى إطلاق سراح السجناء. وترحب فرنسا بإفراج أذربيجان عن خمسة سجناء أرمن في ٨ أيلول/سبتمبر. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها، إلى جانب جميع الشركاء والأمن العام. وستواصل فرنسا، بصفتها الرئيس المشارك لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

كما ترحب فرنسا بجهود رئيس المجلس الأوروبي الذي التقى بالرئيس علفيف ورئيس الوزراء باشينيان أربع مرات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بهدف تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على كفالة احترام وقف إطلاق النار.

ومن المهم أن يبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره وأن تركز جهود أعضائه على إنهاء الأعمال القتالية وكفالة الاحترام الدائم لوقف إطلاق النار والإسهام في تنفيذ الالتزامات التي قطعها الطرفان بموجب البيان الثلاثي وخلال وساطة رئيس المجلس الأوروبي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الفرنسية على عقد جلسة اليوم الطارئة بناء على الطلب الوارد في رسالة وزير خارجية أرمينيا (انظر S/2022/688، المرفق).

تعتقد هذه الجلسة في وقت خطير بالنسبة لبلدي، حيث ارتكبت أعمال عدوانية إجرامية ضد السلامة الإقليمية لجمهورية أرمينيا، في

لا يزال يتمثل في التنفيذ الكامل لأحكام البيانات الثلاثية الصادرة عن قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا. فالوثائق الثلاث جميعها شاملة ومترابطة ترابطا لا ينفصم، لأن أحكامها مترابطة. وسيكفل تنفيذها تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام في جنوب القوقاز، الذي لا يصب في مصلحة دول المنطقة فحسب، بل في مصلحة جميع جيرانها. وروسيا مصممة على مواصلة تزويد باكو ويريفان بكل المساعدة اللازمة لتنفيذ الاتفاقات بصيغ وبنطاق يكون مقبولا للجانبين كليهما. وسيطلب تحقيق نتائج مستدامة وقتا وجهودا كبيرة من باكو ويريفان على السواء، فضلا عن وحدة المجتمع الدولي. ويمكن أن تلحق المنافسة الجيوسياسية والألعاب ذات المحصلة الصفرية ضررا بالعملية. غير أن أهم شيء بالنسبة لنا اليوم هو وقف القتال وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر السيد ينتشا على إحاطته. يساور فرنسا قلق بالغ إزاء الأعمال العسكرية على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، التي أدت إلى سقوط عشرات الضحايا. فقد أُطلقت النار على عدة مناطق من الأراضي الأرمنية، وتفيد التقارير بشن غارات على البنية التحتية المدنية. ونحن نتعامل مع أخطر قتال منذ حرب ٢٠٢٠. وفي مواجهة ذلك التصعيد، تعمل فرنسا مع شركائها على استعادة احترام وقف إطلاق النار. وقد اجتمع الرئيس ماكرون مع رئيس وزراء أرمينيا ورئيس أذربيجان. كما اجتمعت الوزيرة المعنية بأوروبا والشؤون الخارجية مع نظيرتها الأرمني والأذربيجاني على التوالي. وبعث بثلاث رسائل رئيسية إلى الطرفين.

أولا، يجب إيلاء الأولوية للامتنال الصارم لاتفاق ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ لوقف إطلاق النار. فنحن جميعا، من دون استثناء، ملزمون بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتسوية نزاعاتنا بالوسائل السلمية. كما ندعو أذربيجان إلى الإبقاء على قواتها في مواقعها الأصلية. ويجب أن يتقرر تعيين الحدود حصرا من خلال المفاوضات. وفي هذه الحالة، وبالنظر إلى تقدم القوات الأذربيجانية إلى ما وراء أجزاء معينة من الحدود، يجب احترام سلامة أراضي أرمينيا. وأخيرا،

المحليين والأجانب على حد سواء، الذين كانوا يقومون بعملهم في تغطية الأحداث.

كثيرا ما تدبرنا في الأمم المتحدة، هنا في هذه القاعة، في التحديات التي تواجه العدالة والمساءلة. وإذ نفعل ذلك، فإنه يجري تذكيرنا باستمرار بأن الإفلات من العقاب على جرائم الماضي يمكن أن يؤدي إلى أخطر الانتهاكات في المستقبل، التي تتمثل تجلياتها النهائية في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويشمل النهوض بقدرات الإنذار المبكر والإبلاغ الدقيق في الأمم المتحدة لتمكينها من الرصد والاستجابة تحديد السياسات المنهجية لنشر خطاب الكراهية والتحريض وتمجيد العنف على أساس العرق أو الدين، ولا سيما عندما تكون هذه السياسات بقيادة الدولة.

وخلال العام المنقضي، وجهنا انتباه المجلس مرارا وتكرارا إلى أن أذربيجان تواصل ممارستها غير القانونية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأبلغنا على النحو الواجب عن هذه الأعمال العدوانية بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال الرسائل المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١ (S/2021/467) و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ (S/2021/693) و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/2021/956، المرفق)، نبهت أرمينيا أعضاء المجلس إلى انتهاكات أذربيجان المستمرة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، فضلا عن أحكام البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ بشأن إقرار وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، بعد الحرب التي استمرت ٤٤ يوما في عام ٢٠٢٠.

وتبين الهجمات الأخيرة أنه في غياب تدابير المساءلة المناسبة، من المرجح أن تستمر سياسات العدوان، بل وأن تزداد في نطاقها وحجمها. ويترتب على ذلك أيضا أن أذربيجان، التي شجعته نتائج استخدام القوة في الماضي، تسعى الآن إلى تقنين العنف والعدوان للاستيلاء على الأراضي بالقوة. وخلال اليومين الماضيين، اقتحمت أذربيجان واحتلت أكثر من ١٠ كيلومترات مربعة من أراضي أرمينيا ذات السيادة. ويأتي هذا الهجوم في أعقاب الهجمات التي وقعت في

انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن الجاني معروف، وهو أذربيجان، جارة أرمينيا إلى الشرق، التي هي أكبر بعدة مرات من حيث الأراضي والسكان والموارد، والتي يدل سجلها الحافل بالسلوك والخطاب العدائين والعنف غير المتناسب الذي لا رادع له على أخطر نمط من التجاهل التام لكل مبادئ وقواعد القانون الدولي ويكشف عن نية واضحة للتحريض على الحروب والدمار وعدم الاستقرار في المنطقة.

ففي الساعات الأولى من يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، شنت أذربيجان هجوما عسكريا كبيرا واستهدفت المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من أرمينيا باستخدام طائفة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك المدفعية والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد. وأودى الهجوم بحياة ١٠٥ أشخاص وأسفر عن إصابة وفقدان العشرات وألحق أشكالا مختلفة من الأضرار المادية، بما في ذلك بالمستوطنات المدنية والبنية التحتية. وكان حجم الدمار وشدة القصف كبيرين جدا لدرجة أنه ليس لدينا في الوقت الحالي سوى إحصاءات أولية.

ولحق بما يقرب من ٢٠٠ من منازل المدنيين أضرار جسيمة، ودُمر أكثر من ٦٠ منها تدميرا كاملا. وعلى مدار بضعة أيام متتالية، تعرضت عدة بلدات مكتظة بالسكان في أرمينيا، بما في ذلك غوريس وجيرموك وفاردينيس وكابان وسوتك، لإطلاق نار كثيف. وتشير أحدث التقارير إلى أن الهجوم أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ٢ ٧٥٠ شخصا في مقاطعات غيغاركونيك وفايوتس دزور وسيونيك، ومن بينهم ٣٧٠ طفلا و ٥٥ شخصا من ذوي الإعاقة. وقصف بلدة جيرموك السياحية، التي لا توجد فيها أهداف عسكرية على الإطلاق، ليس أقل من جريمة حرب، وكذلك الضربات ضد خزان كيشوت، مع ما قد يترتب على ذلك من خسائر بشرية وأثار بيئية كارثية.

وفي انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، جرى احتجاز ما لا يقل عن سبعة أشخاص تم التعرف عليهم كأسرى حرب، وتشير أدلة الفيديو إلى أنه قد يكون هناك المزيد من الأسرى الذين تحتجزهم أذربيجان. واستهدف ذلك الاعتداء الصحفيين،

ونفهم أن لعبة إلقاء اللوم والتكهنات كانت لسنوات عديدة أفضل أصدقاء أذربيجان، ولهذا السبب بالتحديد كانت أذربيجان تعارض بشدة أي فكرة تؤدي إلى إنشاء آليات تحقق خاضعة للمراقبة الدولية لتحديد انتهاكات وقف إطلاق النار. وإذا ما تم وضع مثل هذه التدابير، فإنها ستكون مفيدة لإنهاء لعبة إلقاء اللوم. كما أنها ستكون حاسمة الأهمية للمساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار حتى تتاح للسلام والدبلوماسية فرصة.

والواقع أن أعمال العدوان التي نشهدها اليوم ليست سوى نتاج قرار متعمد بالانسحاب من مفاوضات ناغورنو - كاراباخ واختيار حل عسكري للنزاع. إن مجرد شن عدوان عسكري واسع النطاق وسط جائحة غير مسبوقة في عام ٢٠٢٠ هو جريمة ذات أبعاد عالمية في حد ذاته ويجب تقييمه ومعالجته على أساس حيثياته، أو بالأحرى على أساس عدم وجود أي حيثية له.

ومن ثم، فإن استخدام القوة والتهديدات أصبح نمطا متعارفا عليه لسلوك أذربيجان في جميع حالات النزاع. والادعاءات بأن أذربيجان حلت النزاع في ناغورنو - كاراباخ بالقوة وألغت جميع الحقوق الجماعية لشعب ناغورنو - كاراباخ، بل وألغت حتى اسم تلك الأرض المأهولة بالسكان الأرمن كاشفة في هذا الصدد.

وتدرك أرمينيا جيدا التحديات والتعقيدات في السياسة الدولية اليوم. وتدرك بنفس القدر الطلب المتزايد على الطاقة في العالم. وبناء على ذلك، نناشد المجلس أن يفي بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال يتعين على أذربيجان أن تقي بالتزاماتها الإنسانية تجاه أسرى الحرب الأرمن، وتلتزم بحسن نية بالحفاظ على التراث الثقافي والديني لأرمينيا، وتتصدى للخطاب المعادي للأرمن، بما في ذلك على مستوى الموظفين العموميين والمؤسسات العامة، على النحو المبين في التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ضد أذربيجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

أيار/مايو ونوفمبر ٢٠٢١، عندما احتلت أذربيجان حوالي ٤٥ كيلومترا مربعا من الأراضي الأرمنية.

وتشكل أعمال أذربيجان انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ووثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن العدوان العسكري لأذربيجان يتعارض مع نص وروح البيانين الثلاثين المؤرخين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وينص هذا الأخير على وجه الخصوص على أن الجانبين اتفقا على "اتخاذ خطوات لزيادة مستوى الاستقرار والأمن على الحدود الأذربيجانية الأرمنية".

وأود أن أشدد بصفة خاصة على أن ذلك العمل العدواني وقع في سياق مفاوضات السلام التي كانت جارية في محافل مختلفة وبتيسير من العديد من الجهات الفاعلة. وقد انخرطت أرمينيا في جميع تلك العمليات بحسن نية بهدف تحقيق استقرار الحالة في جنوب القوقاز. وتعهدت أرمينيا علنا بالعمل من أجل إحلال السلام في المنطقة وأعلنت استعدادها لبدء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. وهذا العدوان هو رد أذربيجان على جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي.

وبينما نتكلم، نتلقى تقارير تفيد بأن وقف إطلاق النار الهش يتعرض للتهديد. وهناك تقارير موثوقة تفيد بأن أذربيجان تخطط لهجوم عسكري آخر عن طريق توسيع النطاق الجغرافي للعدوان، بما في ذلك من اتجاه ناخيتشيفان، لتحقيق الطموحات غير المشروعة لإنشاء ممر خارج الحدود الإقليمية عبر أراضي أرمينيا ذات السيادة.

إن ممثل أذربيجان موجود هنا ليقدم مبررات لسلوك بلده اللصوصي. ولا يخطئ أحد، إذ لا توجد مبررات، على الأقل ليس بموجب القانون الدولي. وعلى الرغم من كل الحديث عن الذرائع المختلفة مثل "استقراوات أرمينيا" أو "الاحتلال" أو "حق أذربيجان في الدفاع عن النفس" و "الهجمات المضادة"، فإن الحقيقة هي أن أرمينيا لم تكن البادئة بشن هذا الهجوم المسلح الفعلي.

أرمينيا بعيدة كل البعد عن الامتثال لالتزاماتها الدولية وتعزيز السلام والاستقرار والتعاون في منطقتنا.

ومن المفارقات أن أرمينيا، البلد الذي شن العدوان على أذربيجان، وأخضع أراضي بلدي ذات السيادة لنير الاحتلال لمدة تناهز ٣٠ عاما، وقام بتطهير عرقي على نطاق واسع، وارتكب جرائم بشعة أخرى خلال الحرب، يتحدث الآن بحماس عن نفس القواعد والمبادئ التي دأب على انتهاكها، ويناشد مجلس الأمن، وهو يرفض تنفيذ قراراته رغبة منه في الإفلات من العقاب على الدوام.

والواقع أن عدم الاهتمام بصورة كافية وغياب التدابير المحددة الأهداف لتنفيذ مطالب مجلس الأمن يشجع أرمينيا على تعزيز نتائج استخدامها غير القانوني للقوة ضد أذربيجان. ولذلك فإن عواقب العدوان لا تزال دون معالجة وتزداد تفاقمًا. واحتلال جزء من حدود الدولة لما يقرب من ٣٠ عاما هو ما جعل تعيين الحدود وترسيمها أمرا مستحيلا. ولو حدث ذلك في الوقت المناسب، لحال دون التصعيد الأخير. ولذلك، فإن محاولات أرمينيا تصوير نفسها على أنها مدافع متحمس عن المبادئ والمعايير والقيم المتفق عليها عموما غير قادرة على تبليص الصورة الحقيقية المعروفة جيدا لذلك البلد بوصفه منتهاكًا مستمرًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ومما يدل على أن أرمينيا لم تقم بعد بالامتثال لالتزاماتها الدولية والالتزام على نحو حقيقي بالسلام والاستقرار في المنطقة استمرارها في استخدام أسماء قديمة أو مزيفة للبلدات في أذربيجان. والإشارات الواردة في بيان ممثل أرمينيا إلى هذه الأسماء، التي ليس لها أي أساس تاريخي أو قانوني على الإطلاق، شهادة على استمرار المطالب الإقليمية لحكومته ضد أذربيجان وتجاهلها الواضح لسيادة بلدي وسلامته الإقليمية. ولا بد لي من التشديد على أن أرمينيا ليس لديها أي أساس قانوني أو سياسي أو أخلاقي للإدلاء بأي بيانات تتعلق بإقليم أذربيجان المعترف به دوليًا أو بالمسائل التي تقع ضمن الحقوق السيادية الخاصة لبلدي واختصاصه ومسؤولياته.

وفي ليلة ١٢ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، ارتكبت القوات المسلحة الأرمينية عملا استفزازيا عسكريا واسع النطاق في اتجاه مقاطعات

ونحث بقوة أعضاء مجلس الأمن على التوصل إلى نتائج ملموسة عقب المناقشات التي جرت في جلسة اليوم الطارئة. وينبغي أن تشمل تلك التدابير إدانة قوية لعدوان أذربيجان غير المبرر على أراضي جمهورية أرمينيا ذات السيادة؛ والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأذربيجانية من أراضي أرمينيا ذات السيادة؛ ومطالبة أذربيجان بالامتناع عن أي أعمال عدوانية في المستقبل ضد السلامة الإقليمية لأرمينيا والامتثال الكامل لالتزاماتها وتعهداتها الدولية على أعلى مستوى، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والبيانات الثلاثية. وندعو المجلس إلى حث أذربيجان على المشاركة السلمية في عملية التفاوض، بما في ذلك المسائل الناجمة عن النزاع في ناغورني - كاراباخ والمتصلة به، بما في ذلك مركزها، والإفراج عن جميع أسرى الحرب الأرمن وإعادتهم إلى أوطانهم - ونشدد على أن التصرف خلافا لذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تتعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن في أعقاب تصعيد عسكري خطير على طول حدود الدولة غير المرسومة بين أرمينيا وأذربيجان أثارت أرمينيا على نحو متهور بهدف نفس عملية التطبيع الهشة بعد انتهاء النزاع التي تتابع بمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين، بمن في ذلك أعضاء المجلس. وعلى هذا النحو، نتوقع أن تبعث مداوالات اليوم رسالة مناسبة تؤكد دعم المجتمع الدولي للبحث عن حلول دبلوماسية تفاوضية لجميع المسائل المتعلقة بتطبيع العلاقات بين الدول بين أرمينيا وأذربيجان.

ومن المؤسف أن البيان الذي استمعنا إليه للتو من ممثل أرمينيا يبين النية المعاكسة تماما لتلك الدولة العضو في إساءة استخدام مجلس الأمن بغية التغطية على جهودها المتواصلة والمنهجية، سواء في الأقوال أو الأفعال، بهدف التهرب من تنفيذ التزاماتها. ونرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي أدلى بها ممثل أرمينيا. فإن الادعاءات، المليئة بالمجموعة المعتادة من الافتراءات والتشويهات، تبين أيضا أن

ومما يثير بالغ القلق أن أرمينيا لجأت إلى انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي الإنساني بنشر قواتها المسلحة ومعداتنا الثقيلة داخل المناطق السكنية بالقرب من خط الحدود. وغني عن القول إن ذلك يهدف إلى إثبات الاتهامات التي لا أساس لها ضد أذربيجان بقصف الهياكل الأساسية المدنية، التي تحاول أرمينيا نشرها عبر أبوابها الدعائية منذ الدقائق الأولى للتصعيد. ومع ذلك، أظهرت القوات المسلحة الأذربيجانية أقصى درجات ضبط النفس والكفاءة المهنية واقتصرت على استهداف المواقع التي تطلق أرمينيا أسلحتها منها حصرا بأسلحة عالية الدقة، بغية قمع هجماتها على مواقع أذربيجان.

وبالنظر إلى محاولة أرمينيا العلنية لمزيد من التصعيد، اتخذت أذربيجان عدة خطوات، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع الشركاء الدوليين المعنيين، وأظهرت حسن النية والإرادة الحقيقية لاستعادة وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بالفعل قبل يوم واحد. وأعلن الجانب الأذربيجاني، في جملة أمور، استعدادها لأن يعيد إلى أرمينيا رفات أفرادها العسكريين المتوفين على أساس انفرادي، وأبلغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلك.

وفي نهاية المطاف، أعيد العمل بوقف إطلاق النار، اعتبارا من الساعة الثامنة مساء بالتوقيت المحلي، وهو وقت الظهيرة بالتوقيت الرسمي لشرق الولايات المتحدة، في ١٤ أيلول/سبتمبر، من خلال قنوات الاتصال المباشرة بين أرمينيا وأذربيجان، ومنذ ذلك الحين تم الحفاظ عليه، كما أكد الجانبان. ولكننا استمعنا الآن إلى بيان استفزازي تماما من جانب ممثل أرمينيا.

وكل من أرمينيا وأذربيجان منهنكتان الآن في معالجة العواقب الإنسانية، بما في ذلك انتشار الجثث. وأكدت أذربيجان من جديد لأرمينيا والجهات الفاعلة الإنسانية ذات الصلة الموجودة في الميدان استعدادها لإعادة جثامين الجنود الأرمن بصورة انفرادية.

وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهذا التصعيد، وقع العديد من الجنود الأرمن في قبضة أذربيجان. وهم يتلقون العلاج الكامل بما يتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وقدمت الإسعافات الأولية

داشكيسين وكلجير ولاتشين على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، في محاولة لزراعة ألغام على الطرق بين المواقع العسكرية للجيش الأذربيجاني، مع استغلال الليل والتضاريس الصعبة. وعلاوة على ذلك، تعرضت مواقع القوات المسلحة الأذربيجانية لنيران مكثفة من مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك قذائف الهاون والمدفعية. ونتيجة لذلك، قتل في تلك الليلة ٤٢ جنديا من الجيش الأذربيجاني وثمانية من حرس الحدود وألحقت أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية العسكرية. واتخذت أذربيجان تدابير كافية ومتناسبة لتحديد التهديد الذي تتعرض له سيادتها وسلامتها الإقليمية وضمان سلامة أفرادها العسكريين والمدنيين المشاركين في أعمال إعادة التأهيل والتعمير الجارية على مقربة من حدود الدولة.

وكانت التدابير المضادة المتخذة ردا على استفزازات أرمينيا محدودة وموجهة إلى أهداف عسكرية مشروعة. وخلافا للدعوات التي سمعناها للتو من ممثل أرمينيا، لم تبلغ وزارة الصحة في بلده عن وقوع خسائر أو إصابات بين المدنيين. ومن الجدير بالذكر أيضا أن وسائط التواصل الاجتماعي الأرمينية مليئة بالصورة التي تبين ما يسمى بتدمير الأعيان المدنية المزعومة على أراضي أرمينيا. والواقع هو أن تلك الصور أخذت بعد هجمات صاروخية شنتها القوات المسلحة الأرمينية على المدن في أذربيجان خلال الحرب في خريف عام ٢٠٢٠، وخاصة في وسط مدينة باردا، التي تعرضت لنيران صاروخية شديدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، مما تسبب في مقتل ٢١ مدنيا وإصابة أكثر من ٧٠.

ومع مراعاة نداءات شركائنا الدوليين، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، اعتبارا من الساعة ٩ صباحا من يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، بتوقيت باكو. بيد أن القوات المسلحة الأرمينية، في محاولة منهورة لزيادة تصعيد الأزمة والتلاعب بالسياسة أمام المجتمع الدولي، واصلت هجماتها واستفزازاتها في المناطق الحدودية باستخدام المدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة. ونتيجة لانتهاكات أرمينيا لوقف إطلاق النار المعمول به، تكبدت أذربيجان المزيد من الخسائر والإصابات بين أفرادها العسكريين. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب مدنيان بجروح خطيرة. وفي المجموع، لقي ٧١ جنديا من القوات المسلحة الأذربيجانية حتفهم.

في مقاطعة لانتشين وحدها. وقد ثبت أن هذه الألغام صنعت في أرمينيا في عام ٢٠٢١، وبالتالي، زُرعت في أراضي أذربيجان بعد توقيع البيان الثلاثي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

ولا تزال أرمينيا تزرع الألغام على نطاق واسع في أراضي أذربيجان إلى جانب إخفاؤها المستمر في تبادل المعلومات الدقيقة والشاملة عن مئات الآلاف من الألغام الأرضية التي زرعها عشوائيا في أراضي أذربيجان أثناء النزاع. ونتيجة لذلك، وبعد التوقيع على البيان الثلاثي، قتل أو جرح أكثر من ٢٤٠ مواطنا أذربيجانيا جراء انفجار الألغام. ومن بين تلك الانفجارات المتعلقة بالألغام، وقع ١٣٤ انفجارا - أي أكثر من ٥٠ في المائة - في مناطق لا تغطيها سجلات حقول الألغام التي تتقاسمها أرمينيا. وهذا يدل على الطابع العشوائي لزرع الألغام من جانب أرمينيا، في انتهاك صارخ للمعايير الدولية ذات الصلة، ويبين الحجم الحقيقي للتهديد الإنساني الذي يواجهه المدنيون الأذربيجانيون ومدى خطورته.

وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك للبند ٤ من البيان الثلاثي، لم تسحب أرمينيا بالكامل بقايا قواتها المسلحة وتشكيلاتها المسلحة غير القانونية من أراضي أذربيجان حيث ينتشر حفظه السلام التابعون للاتحاد الروسي مؤقتا.

وهناك أيضا ما يقرب من ٤٠٠٠ مواطن أذربيجاني، من المدنيين والعسكريين، ما زالوا مفقودين بسبب النزاع. ولم توضح أرمينيا مصير أولئك الأشخاص الذين وقعوا في أيديها، ولكن لم يُروا منذ ذلك الحين.

وحتى بعد انتهاء النزاع، تواصل أرمينيا السماح للجماعات المحرّصة على الكراهية العنصرية، التي تشكلت لغرض محدد هو التحريض على العنف ضد الأذربيجانيين وارتكاب أعمال العنف ضدهم، بالعمل علانية وبصورة سافرة على أراضيها، في انتهاك للقانون الدولي وتجاهل واضح للأمر المتعلق بالتدابير المؤقتة الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أذربيجان ضد أرمينيا).

الطبية اللازمة للمصابين. وكلا الجانبين على اتصال بغية تيسير إعادتهم إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن.

ولذلك، هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر بأن الحس السليم سيسود في نهاية المطاف، وأنه سيتم التغلب على مغامرة عسكرية أخرى لجأت إليها أرمينيا بشكل غير مسؤول دون مزيد من تقويض عملية التطبيع الهشة بين البلدين بعد نزاع دموي دام قرابة ٣٠ عاما. وفي ذلك السياق، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يسهم المجتمع الدولي بأسره في هذه العملية وأن يتمتع عن الإجراءات والبيانات الانفرادية التي من شأنها أن تعقد الحالة الحرجة أصلا.

ولم يكن التصعيد على حدود الدولة حادثا معزولا، بل حلقة أخرى في سلسلة الأعمال المزعزعة للاستقرار التي قامت بها أرمينيا خلال الأشهر الماضية. ويكفي ذكر بعض منها.

في ٣ آب/أغسطس، لجأت أرمينيا إلى الاستنزافات العسكرية باتجاه مقاطعة لانتشين في أذربيجان، التي أبلغنا بها الأمين العام ومجلس الأمن في رسالتنا الصادرة تحت الرمز S/2022/638. ومنذ ٢ أيلول/سبتمبر، وبعد الاجتماع الثلاثي الرابع بين زعمي أذربيجان وأرمينيا بوساطة رئيس المجلس الأوروبي، السيد شارل ميشيل، المعقود في بروكسل في ٣١ آب/أغسطس، كثفت القوات المسلحة الأرمينية إطلاق النار على مواقع القوات المسلحة الأذربيجانية على طول الحدود باتجاه مقاطعتي كلبجر ولانتشين.

وفي أعقاب اجتماع بروكسل، أدلى رئيس الوزراء ووزير خارجية أرمينيا ببيانين استنزائيين فيما يتعلق بالذكرى السنوية لما يسمى بـ "استقلال" النظام غير القانوني الذي أنشأته أرمينيا وحافظت عليه على أراضي أذربيجان في سنوات احتلالها، بينما زار أمين مجلس الأمن الأرميني مدينة خانكندي في أذربيجان بصورة غير قانونية.

وعلاوة على ذلك، واصلت أرمينيا، في انتهاك لأحكام البيان الثلاثي المتعلق بوقف جميع الأنشطة العسكرية، فضلا عن التزاماتها الدولية الأخرى، زرع الألغام على نطاق واسع في أراضي أذربيجان. ومنذ ١٥ آب/أغسطس، عثر على أكثر من ١٣٠٠ لغم مضاد للأفراد

ومن الواضح أن أرمينيا، بلجوها إلى الاستنزافات السياسية والعسكرية، حاولت التراجع عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين البلدين، وتقويض عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين، وإشراك أطراف ثالثة في المسائل الثنائية، وتوسيع النطاق الجغرافي للتوترات بغرض الحفاظ على مطالباتها الإقليمية وأهدافها الانتقامية.

وإزاء تلك الخلفية، من المهم أن يدين المجتمع الدولي بحزم سياسة أرمينيا وإجراءاتها، التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يطالب أرمينيا بالامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية، والتركيز على تنفيذها، والانخراط بحسن نية في عملية تطبيع للعلاقات بين الدول موجهة نحو تحقيق النتائج.

إن كفالة السلام الدائم والتنمية والتقدم وحسن الجوار هي أساس رؤية أذربيجان للمستقبل. وأذربيجان ثابتة في تصميمها على مواصلة الجهود الرامية إلى المضي قدما في إصلاح وتعمير وإعادة إدماج أراضيها المتضررة من النزاع، فضلا عن ضمان العدالة ومنع أي تهديد لسلامة ورفاه شعبها ولسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، والقضاء على التهديد بكل الوسائل المشروعة.

وتلتزم أذربيجان بالسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وإقامة علاقات الحسن جوار بين أرمينيا وأذربيجان هي مفتاح بناء جنوب قوقاز آمن ومستقر ومزدهر من خلال تطبيع إقليمي كامل. وتعيين الحدود وترسيمها من خلال اللجان الثنائية وفتح اتصالات النقل هما مساران للتطبيع بين الدول اللذين يكملان المفاوضات بشأن معاهدة سلام ثنائية.

وموقف أذربيجان في هذا الصدد واضح ومبدئي ومتسق ويستند إلى القانون الدولي والممارسات الدولية الراسخة. وأذربيجان هي التي بدأت، بعد انتهاء النزاع مباشرة، عملية تطبيع العلاقات الدولية مع أرمينيا، على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل طرف لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا، بما في ذلك من خلال التوقيع على معاهدة سلام تستند إلى تلك المبادئ.

وهذا هو السياق العام في الفترة التي سبقت الاستنزافات العسكرية الواسعة النطاق على الحدود التي قامت بها أرمينيا مؤخرا.

أما على الصعيد المحلي، فأعطت حكومة بلدي الأولوية لإعادة تأهيل الأراضي المحررة وتعميرها وإعادة إدماجها في اقتصاد البلد لكفالة العودة الآمنة للسكان المشردين وتحقيق مستويات معيشة عالية. ويجري تنفيذ مشاريع استثمارية وتأهيلية وتعميرية مؤثرة وواسعة النطاق بعد انتهاء النزاع على مقربة من المناطق التي اندلعت فيها الأعمال القتالية المسلحة مؤخرا.

وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الاحتلال وحرمان المشردين داخليا الأذربيجانيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية، عادت المجموعة الأولى منهم مؤخرا إلى قرية أغالي التي شيدت حديثا في مقاطعة زنجيلان المحررة. وعلاوة على ذلك، فإن أذربيجان على وشك الانتهاء من بناء مطار جديد في زنجيلان بالقرب من حدود الدولة مع أرمينيا. وبذلت حكومة أذربيجان أيضا جهودا متسقة وناجحة لتعزيز التفاعل مع السكان الأرمن المحليين، بما في ذلك في الآونة الأخيرة في معالجة المسائل المهمة المتعلقة بإمدادات المياه والطاقة في المنطقة.

وبالتالي، لا يمكن لأذربيجان أن تكون مهتمة بأي نشاط عسكري في تلك المناطق التي تعرض للخطر مشاريع إعادة التأهيل والتعمير الواسعة النطاق والمكلفة التي يجري تنفيذها مع مستثمرين أجانب. بل على العكس من ذلك، فإن التصعيد في المناطق المجاورة للأراضي المحررة حديثا يهدف إلى منع استعادة الحالة الديمغرافية في الأراضي المتضررة من النزاع بتمكين مئات الآلاف من المشردين داخليا الأذربيجانيين من العودة الآمنة إلى أماكنهم الأصلية. وفي ذلك الصدد، ليس من قبيل المصادفة أن تواصل أرمينيا بالكامل عسكرة المناطق الحدودية استعدادا للاستنزافات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، وقبل بضعة أيام، وكبادرة حسن نية، أفرجت أذربيجان عن خمسة جنود أرمن وسلمتهم إلى أرمينيا بعد أن كانوا قد أدينوا وسجنوا لارتكابهم جرائم جنائية. وقد اتخذت تلك الخطوة بغية تعزيز الثقة وتحسين مناخ محادثات السلام.

وتعول أذربيجان على دعم المجتمع الدولي لجهودها، سواء على الصعيد المحلي أو من حيث التخفيف من آثار احتلال أراضيها لما يقرب من ٣٠ عاماً، وعلى مسار العلاقات فيما بين الدول الرامي إلى بناء علاقات حسن جوار مع أرمينيا.

ونغتتم هذه الفرصة لنكرر مناشدتنا المجتمع الدولي إقناع أرمينيا بالرد بالمثل على عرض أذربيجان، ووقف استفزازاتها السياسية والعسكرية، والتخلي عن خطابها وأعمالها العدوانية، والدخول بحسن نية في مفاوضات مباشرة لإيجاد حلول دبلوماسية سلمية لجميع المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية بين أذربيجان وأرمينيا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.